

# مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري

- المبادئ الدستورية
- الأسس القانونية والتنظيمية
- أنواع الرقابة ومؤسساتها وألياتها ولقطاعاتها

دار الفصحة للنشر

## الفهرس

|                                |    |
|--------------------------------|----|
| المقدمة.....                   | 7  |
| 1. الإطار الأكاديمي للبحث..... | 7  |
| 2. مقاصد هذا البحث.....        | 12 |
| 3. منهجية البحث ومأزقه.....    | 13 |
| 4. تصميم البحث.....            | 15 |

## الفصل الأول : المفهوم اللّغوي والاصطلاحي

|                                                                                     |    |
|-------------------------------------------------------------------------------------|----|
| والقانوني للرقابة.....                                                              | 19 |
| 1. المفهوم اللّغوي للرقابة.....                                                     | 19 |
| 2. المفهوم الاصطلاحي للرقابة.....                                                   | 22 |
| 3. المقارنة بين مصطلح المراقبة والمفاهيم<br>المشابهة والقريبة له.....               | 25 |
| 4. استعمال مصطلح الرّقابة وما شابهها<br>في الدّستور والقانون والتنظيم الجزائري..... | 29 |



|    |                                            |
|----|--------------------------------------------|
| 35 | الفصل الثاني الرقابة الدستورية             |
| 36 | 1. التعريف الاصطلاحي للرقابة الدستورية     |
| 37 | 2. الجذور التاريخية للرقابة الدستورية      |
| 38 | 3. الرقابة الدستورية في الدساتير المقارنة  |
| 42 | 4. الرقابة الدستورية في الدساتير الجزائرية |
| 47 | 5. آليات الرقابة الدستورية                 |
| 48 | 6. حوصلة نشاطات المجلس الدستوري            |

### 53 ..... الفصل الثالث : الرقابة السياسية

|    |                                                |
|----|------------------------------------------------|
|    | 1. ممارسة الرقابة السياسية عن طريق             |
| 54 | المجلس الدستوري                                |
| 58 | 2. ممارسة الرقابة السياسية عن طريق البرلمان    |
| 66 | 3. ممارسة الرقابة السياسية عن طريق الرأي العام |

### 71 ..... الفصل الرابع : الرقابة الإدارية

|    |                                 |
|----|---------------------------------|
| 73 | 1. الرقابة الرئاسية             |
| 81 | 2. الرقابة عن طريق سلطة الوصاية |

### 89 ..... الفصل الخامس : الرقابة المالية

|     |                                           |
|-----|-------------------------------------------|
| 90  | 1. تطور الأحكام الدستورية للرقابة المالية |
| 92  | 2. تطور الأحكام التشريعية للرقابة المالية |
| 114 | 3. تطور الأحكام التنظيمية للرقابة المالية |

## الفصل السادس : الرقابة القبلية واللاحقة

143 ..... للصّفات العمومية

1. تطوّر الأحكام التنظيمية الخاصة برقابة

146 ..... الصّفات العمومية

156 ..... 2. الرقابة القبلية للصّفات العمومية

176 ..... 3. الرقابة البعدية للصّفات العمومية

179 ..... الفصل السابع الرقابة البنكية

181 ..... 1. الخلفية التاريخية للنظام البنكي الجزائري

183 ..... 2. تطوّر التشريع البنكي الجزائري

190 ..... 3. حراسة بنك الجزائر ورقابته

198 ..... 4. مراقبة البنوك والمؤسسات المالية

223 ..... الفصل الثامن الرقابة الاجتماعية

225 ..... 1. الجذور التاريخية للتشريعات الخاصة بعالم الشغل

229 ..... 2. نبذة تاريخية عن نشأة الهيئة المكلفة برقابة تشريعات العمل

230 ..... 3. تطوّر تشريعات العمل بالجزائر

233 ..... 4. ممارسة الرقابة الاجتماعية بالجزائر

245 ..... الفصل التاسع الرقابة الجبائية

246 ..... 1. المبادئ الدستورية والقانونية للأحكام الضريبية

252 ..... 2. الإطار المؤسسي للرقابة الجبائية

265 ..... 3. أشكال وإجراءات الرقابة الجبائية

|     |                                                  |
|-----|--------------------------------------------------|
| 287 | الفصل العاشر الرقابة القطاعية                    |
| 288 | 1. الخلفية التاريخية للرقابة القطاعية            |
| 291 | 2. الرقابة القطاعية الوزارية                     |
| 309 | 3. الرقابة القطاعية للمصالح الخارجية والاختصاصية |
| 321 | قائمة المراجع                                    |



محمد سعيد بوسعدية  
مدخل إلى دراسة قانون الرقابة الجزائري

هذا الكتاب هو دراسة شاملة وجامعة لمفهوم الرقابة وأنواعها ومؤسساتها وآلياتها وقطاعاتها وذلك على ضوء الأحكام الدستورية والقانونية والتنظيمية الجزائرية.

هو كذلك محاولة لإدخال، ولأول مرة، ضمن المنظومة القانونية مفهوم قانون الرقابة الجزائري كمصطلح قانوني جديد مستقل يضاف إلى المنظومات القانونية الأخرى، ويضم في دفتيه أشهر الرقابات وأكثرها استعمالاً على الساحة السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة خصوصاً في الرقابة الدستورية والسياسية والمالية والبنكية والجبائية والقطاعية.

وهو يهتم بالدرجة الأولى طلبة العلوم القانونية والإدارية والسياسية والمالية والتجارية، وكذا إدارة البنوك والضرائب. يهتم كذلك كل الموظفين العاملين في الأجهزة الرقابية الحكومية على غرار مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية ومفتشية الضرائب ومفتشية العمل. كما يهتم كل مثقف شغوف باكتشاف آليات الرقابة وأجهزتها في الجزائر.

محمد سعيد بوسعدية من مواليد 21 ديسمبر 1960 بالجزائر العاصمة، متحصل على شهادة المدرسة الوطنية للإدارة وشهادة ما بعد التدرج المتخصصة في التدقيق الحسابي والاستشارة. موظف بجهاز رقابي حكومي كمراقب ومكلف بالدراسات القانونية والمالية والاقتصادية لمدة تقارب ثلاثين سنة خدمة.

ISBN: 978-9947-62-054-0



9 789947 620540

دار الفصحة للنشر